

الاستثمار بالمضاربة في البنوك الإسلامية: دراسة مصرف قطر الإسلامي

Investing by Mudaraba in Islamic banks: a study of Qatar Islamic Bank

صوالحي خيرة*¹، عامر بشير²¹ جامعة علي لوئيسي البليدة 02، الجزائر، slh.kheira125@gmail.com² جامعة علي لوئيسي البليدة 02، الجزائر، bameur@outlook.fr

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/07/06

تاريخ الاستلام: 2021/05/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على التمويل بالمضاربة للمشروعات الاستثمارية، ودورها في جلب المدخرات وتحقيقها لفرصة استثمارية ناجحة وفعالة في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي الذي يساهم في خلق فرص للعمل أكثر، حيث يعتبر الاستثمار عن طريق هذه الصيغة أكثر طرق التمويل تحقيقاً للسلامة الشرعية والكفاءة الاقتصادية رغم ضعف تطبيقها في المصارف الإسلامية، حيث تم في هذه الدراسة معالجة إشكالية تمويل المشاريع الاستثمارية التي تستهدفها المضاربة، إذ تم توضيح تمويل الاستثمارات وفق المنحنى البياني في مصرف قطر الإسلامي، الذي شهد تذبذب في هذا النوع من التمويل بهذه الأخيرة، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا المصرف يعتمد التمويل وفق صيغة المضاربة ولكن بنسب قليلة نظراً لارتفاع المخاطر المحيطة بها. بالرغم من أن المنطق الاقتصادي يربط بين المخاطر المرتفعة والعوائد في الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: مشاريع استثمارية؛ بنك إسلامي؛ تمويل؛ مضاربة؛ مصرف قطر الإسلامي.

Abstract:

This study aims to focus on speculative financing for investment projects, and its role in bringing savings and achieving a successful and effective investment opportunity in achieving development and economic development that contributes to creating more job opportunities. Its application in Islamic banks, as in this study the problem of financing investment projects targeted by mudarabah was addressed, as investment financing was clarified according to the graphical curve in Qatar Islamic Bank, which witnessed fluctuations in this type of financing with the latter, and the study concluded that this bank adopts The financing is according to the speculation formula, but at low rates due to the high risks surrounding it. Although the economic logic links high risks with returns on investments.

Key words: investment projects, Islamic bank, finance, Mudaraba, Qatar Islamic

I. مقدمة

يعتبر المشروع قبل تنفيذه فكرة قابلة للتطبيق، بحيث يقوم صاحبها بالبحث عن مصادر تمويلية من أجل تحويلها إلى مشروع قائم بذاته، وتعد عملية تمويل المشاريع من العمليات الأكثر مخاطرة وتعقيدا من قبل البنوك التقليدية نتيجة تطور القروض المتعثرة، وبالتالي تعتبر في نفس الوقت إحدى العقبات التي تواجه أصحاب المشاريع، الذين يملكون الأفكار ويعجزون على تجسيدها على أرض الواقع لعدم توفر رؤوس الأموال، بسبب رفض البنوك التقليدية تقديم القروض لهؤلاء لعدم توفر الضمانات بالرغم من امتلاكهم القدرة على حسن التسيير والإدارة. وفي هذا المقام يلعب البنك الإسلامي دور الوساطة المالية حيث أنه يعتمد في تمويلاته على صيغ مختلفة تتمثل في صيغ المعاوضات القائمة على أساس الربح السريع والمضمون، وصيغ المشاركات القائمة على تقاسم الأرباح والخسائر.

I-1 إشكالية الدراسة

ومن هذا المنطلق تتمحور إشكالية الدراسة حول البحث في مجالات تطبيق صيغة المضاربة؟ ودوافع إحجام البنوك عن استخدامها؟ وما هي المشاريع والاستثمارات التي يستهدفها التمويل بالمضاربة؟.

I-2 فرضية الدراسة

وتكمن فرضيات الدراسة فيما يلي:

- تعتبر المضاربة حل بديل للتمويل التقليدي للمشاريع الاستثمارية.
- يعود سبب إحجام البنوك عن تقديم التمويل وفق صيغة المضاربة إلى المخاطر العديدة التي تتميز بها.

I-3 أهداف الدراسة

وتهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- البحث في المجالات التي يستهدفها التمويل بصيغة المضاربة.
- إبراز دور المضاربة كبديل للتمويل التقليدي في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- توضيح مدى اعتماد مصرف قطر الإسلامي على صيغة المضاربة في تمويلاته.

I-4 الدراسات السابقة

ومن بين الدراسات التي اعتمدنا عليها في ورقتنا البحثية هذه نذكر:

I-4-1 محمد عبد المنعم أبو زيد، 2000، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، ط1، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، رقم 36، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر. ويهدف هذا البحث إلى دراسة نظام المضاربة في المصارف الإسلامية من واقع الممارسات العملية، ومدى اعتمادها عليه لتعبئة وتوظيف الأموال والأساليب العملية التي استخدمتها لتطبيقه، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق هذا النظام في المصارف الإسلامية واجه العديد من المعوقات سواء في مجال تعامل المصرف مع أصحاب الأموال، أو في تعامله مع المستثمرين، لأن اعتماد المصارف الإسلامية على هذا النظام في توظيف الأموال يبقى متدني جدا.

I-4-2 أبو بكر هاشم أبو بكر أبو النيل، 2013، المضاربات الشرعية في المصارف الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية: بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة. وتهدف هذه الدراسة الأكاديمية إلى إبراز الدور التنموي لصيغة المضاربة. من خلال البحث في مدى قياس وتقييم تطبيق

المضاربات الشرعية وتحدياتها وآليات تطبيقها، بالإضافة إلى البحث عن أهمية هذه الصيغة على الأداء الاقتصادي، لتتوصل الدراسة في النهاية إلى أن المصارف الإسلامية تعتمد على صيغ المدائيات وتتحاشى المضاربات.

I - 4- 3. محمد أحمد حسين، 2014، **المضاربة في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس حول التمويل الإسلامي: ماهيته، صيغته، مستقبله، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دار الإفتاء، رام الله، فلسطين. حيث هدفت هذه الورقة البحثية إلى تبين أهمية المضاربة في الاستثمار المصرفي الإسلامي. لتتوصل الدراسة إلى أن الاستثمار بصيغة المضاربة لم يحظ إلا بنسبة هامشية من مجمل الاستثمارات في غالبية المصارف الإسلامية. وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: المشاريع الاستثمارية: مدخل مفاهيمي؛

المحور الثاني: الإطار العام للتمويل بصيغة المضاربة؛

المحور الثالث: تمويل المشاريع الاستثمارية في البنك الإسلامي القطري: المضاربة أمودجا.

II. المشاريع الاستثمارية: مدخل مفاهيمي

يعد المشروع الاستثماري أحد المداخل الهامة من مداخل التنمية الاقتصادية والتي من شأنها إنعاش الاقتصاد والدفع بعجلة التنمية للأمام وفي هذا الصدد نتناول في هذا المحور ماهية المشروع الاستثماري؟

II - 1 تعريف المشروع الاستثماري

المشروع هو ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي، يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع (أويس عطوة الزنط، 1992، ص:22)

فالمشروع الاستثماري هو فكرة قابلة للتطبيق، أي تحويل الأفكار إلى مشاريع قائمة بذاتها، من خلال دمج عناصر الإنتاج من أجل إنتاج سلع أو خدمات بهدف تحقيق الربح.

وكل مشروع استثماري لابد أن يتكون من ستة عناصر لا غنى عنها وهي كالتالي: (محمد معارف، 2014، ص:42)

- النشاط الاستثماري: وهو مجموعة الأنشطة التي تؤدي إلى وجود منتجات وهو يبلوح كفرصة وسرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا؛

- المنظم: هو الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج، ويمكن أن يكون المنظم وهو صاحب المشروع، كما يمكن أن يكون عبارة عن موظف لصالح صاحب المشروع؛

- السوق: التي يتم فيها تصريف الإنتاج الذي ينتج في المشروع من سلع أو خدمات، كما يجب أن يكون هناك طلب على منتجات المشروع الاستثماري؛

- الربح أو العائد من المشروع: ويعتبر هذا هو الهدف المسطر لهذا المشروع، ولا مانع من وجود أهداف أخرى، وهذا العائد يشمل العائد المادي والاجتماعي؛

- الاستقلالية النسبية: يجب أن يتمتع المشروع باستقلالية نسبية و يتمتع بشخصية معنوية اعتبارية؛

- المخاطرة: هناك دائما في كل المشاريع درجة معينة من المخاطرة عند اختيار المشاريع الاستثمارية حيث يحتمل كل مشروع الربح والخسارة الناتجة عن نشاطه.

II - 2 خصائص المشروع الاستثماري

يتميز كل مشروع استثماري بمجموعة من الخصائص تميزه عن باقي أنشطة المشاريع الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي: (منور أوسرير، 2009، ص: 331)

- الغرض: يعتبر تحديد الغرض أو الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق وبداية لأي مشروع استثماري؛
- دورة الحياة: يعتبر المشروع بمثابة كائن عضوي له دورة حياة حيث تبدأ ببطء ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل إلى الذروة ثم تنخفض حتى تنتهي عند اكتمال المشروع؛
- الانفرادية: يتميز كل مشروع بخصائص فريدة ومختلفة تميزه عن باقي المشاريع الأخرى؛
- الصراع: يواجه أي مشروع مواقف تتميز بالصراع، ومن هذه المواقف هو تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة وكذلك تعدد الأطراف المهتمة به؛
- التداخلات: يواجه كل مشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق، التمويل، التصنيع، ومن جهة أخرى نشوء علاقات ترابط وتداخل مع مشاريع أخرى.

II - 3 أهداف المشروع الاستثماري

يعد المشروع الاستثماري أول خطوات الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية والأوزان النسبية لمعايير تقييمه وبذلك تختلف أهداف المشروعات الخاصة عن العامة وتتمثل في: (نور الدين تمجدين، 2019، ص: 17-18)

- II - 3. 1 الأهداف الخاصة: وتتمثل الأهداف الخاصة للمشروعات في الآتي:
 - تحقيق أقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة كبيرة في الأسواق؛
 - زيادة الإيرادات ومن ثم تنمية الأرباح؛
 - تحقيق الأهداف الخاصة للمديرين الذين ترتبط مصالحهم برقم الأعمال؛
 - الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وموقف مالي سليم؛
 - الإنفاق الاستثماري للمشروع والهدف منه هو حماية النشاط الرئيسي من خطر توقف الإنتاج والاحتفاظ بسمعة حسنة؛
 - الاستمرارية والنمو.

II - 3. 2 الأهداف العامة: تتمثل الأهداف العامة فيما يلي:

- قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن القومي للدولة؛
- قيام الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية؛

- الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلا من اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة؛

- مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الأساسية نظرا لقصر قيام الدولة وحدها.

II - 4 أنواع المشروع الاستثماري

يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية إلى أنواع مختلفة حسب عدد من المعايير أهمها: القابلية للقياس، العلاقات التبادلية،

البعد الاجتماعي. وهي كما يلي: (زهية حوري، 2007، ص 09-10)

II - 4. 1 فمن حيث القابلية للقياس: هناك مشروعات قابلة للقياس وهي تلك المشروعات التي تنتج منتجات أو تولد منافع

قابلة للتقييم النقدي. وأخرى غير قابلة للقياس والتي يصعب تقييم منتجاتها بصورة نقدية.

II - 4. 2 ومن حيث معيار العلاقات التبادلية: فتتقسم المشروعات الاستثمارية إلى ثلاث أنواع: مشروعات مانعة بالتبادل،

مشروعات مستقلة، ومشروعات متكاملة، فالمشروعات المانعة بالتبادل هي تلك التي تتنافس على قدر محدد من المارد بحيث أن

اختيار أحدها يمنع اختيار الآخر. أما بالنسبة للمشروعات المستقلة فهي تلك المشروعات التي لا يمنع إقامة أحدها إقامة الآخر

طالما توافرت الموارد المطلوبة، كما أن إقامة أحدها لا يكون مشروطا بإقامة الآخر. أما بالنسبة للمشروعات المتكاملة فهي تلك

المشروعات التي يلزم إقامة أحدها لإقامة الآخر.

II - 4. 3 وفيما يتعلق بالبعد الاجتماعي: تنقسم المشروعات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها إلى نوعين: مشروعات

الإنتاج المباشر، وهي تلك المشروعات التي تنتج سلعا أو تقدم خدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي، بحيث لا

يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهرا، والنوع الثاني هو مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ إذ تقدم

خدمات لها بعد اجتماعي يجعل الحكومة ملزمة بتوفيرها للجمهور بأسعار مناسبة.

كما يمكن تقسيمها إلى: (عبد الكريم يعقوب، 2008، ص: 162)

- المشروعات الاستثمارية الجديدة: وذلك في حالة الرغبة في ممارسة نشاط استثماري لم يسبق ممارسته من قبل أو في حالة الرغبة

في التغلغل في أسواق جديدة محلية أو أجنبية في ذلك النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشروع القائم؛

- أما المشاريع الاستثمارية التوسعية: فهي تتميز عن المشروعات الجديدة في أنها تمثل امتدادا صناعيا أو خدماتيا لمنشأة قائمة

كإضافة مصنع ينتج نفس المنتج الذي تنتجه المصانع القائمة للمستثمر؛

- والمشاريع الإحلالية الرأسمالية: كما في حالة إحلال الآلات في مصنع ما بآلات جديدة تفوقها تكنولوجيا أو اقتصاديا أو إحلال

آلات حالية أصابها القدم بآلات أخرى من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية جيدة؛

- مشروعات التطوير التكنولوجي: حيث تهدف إلى تحسين اقتصاديات التشغيل مثل مشروعات إحلال الطرق الآلية أو أنظمة

التحكم الميكانيكية والالكترونية محل الطرق اليدوية للإنتاج والمستخدم في منشأة ما قائمة.

II - 5 المصادر التمويلية المستحدثة لتمويل المشاريع الاستثمارية

تعدد وتنوع مصادر التمويل المتاحة أمام أصحاب المشاريع الاستثمارية منها التمويل عن طريق البنوك التجارية أو التمويل عن طريق الأسواق المالية، وتعد هذه المصادر التقليدية صعب الحصول منها على التمويل نظرا لارتفاع تكلفتها لاعتمادها على سعر الفائدة، كما أنها تطلب ضمانات كبيرة مما يصعب خاصة على أصحاب المشاريع الابتكارية الجديدة تجسيد أفكارهم وتمويلها، إضافة إلى التمويل الممنوح من البنوك الإسلامية الخال من الربا والذي يتميز بتعدد صيغته، هنا ظهرت تقنية تمويلية حديثة المعروفة برأس المال المخاطر والذي يعتبر من الأساليب التمويلية الحديثة المستمدة من الشريعة الإسلامية، ويعد تمويل المشاريع الابتكارية الجديدة من اختصاصه والذي يكون ممول تمويلًا إسلاميًا بصيغة المضاربة وهي الصيغة الموافقة لمثل هذه المشاريع. إذ يعد الأسلوبين من بين البدائل المتاحة لنظام التمويل التقليدي، حيث يركز هذا الأخير بالأساس على عامل إنتاجي واحد والمتمثل في رأس المال على غرار التمويل وفق صيغة المضاربة الذي يقوم على دمج عنصر العمل ودعم الأفكار الجديدة التي يحجم البنك التقليدي عن تمويلها لعدم توفر الضمانات لديها، أي أن التمويل بالمضاربة يستهدف المشاريع الاستثمارية الجديدة التي تحجم البنوك التقليدية عن تمويلها.

حيث أن التمويل بصيغتي المضاربة ورأس المال المخاطر تمويل شراكة وليس تمويل قرض واستئانة، فهاتان الصيغتان تقدمان تمويلًا بلا مقابل فوري ولا دوري ودون ضمانات مسبقة، ولا أعباء ديون بسعر فوائد مختلفة، واشتراك صيغة المضاربة مع تقنية رأس المال المخاطر للخصائص نفسها تجعل الباب مفتوحًا أمام الاستثمار الحقيقي والمباح وبالتالي تضيق الخناق على التمويل الربوي الذي ساهم في تفاقم الأزمات الاقتصادية وأدى إلى كسر وغلق سبل التنمية والبناء، فولوجهما في العملية الاستثمارية يتم على أساس المشاركة في المشروع فهو مبني على تقاسم المخاطر، فالمضاربة تساهم إلى جانب رأس المال المخاطر في حل مشكلة التمويل ودعم المشروعات الناشئة أو المتعثرة وتذليل عقباتها، فهما بديلان للأنظمة التمويلية التقليدية بتبنيهما سياسة إلغاء سعر الفائدة من كل العمليات التمويلية، وقيامهما على مبدأ الغنم بالغرم وعلى مبدأ العمل والمخاطرة، ويشاركان في الربح والخسارة للمشروع الممول، وبالتالي فهما يخالفن المبدأ الذي يقوم عليه نظام القرض، وهو العائد المضمون، كما لهما قدرة أكبر من نظام التمويل التقليدي على تجميع وتعبئة الأموال والمدخرات، واستقطاب الكثير من الموارد والادخار التي كانت تنمو خارج المنظومة البنكية بسبب تحفظ أصحابها من مسألة التعامل بالفوائد والمساهمة أيضًا في خلق مناصب الشغل وتمويل الاقتصاد وتشجيع الكفاءات على البحث والابتكار، ودعم الاستثمار ورفع مستواه وكفاءته وتوزيعه بصورة أفضل على المجالات الاقتصادية المختلفة بما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية. (عبد الله بلعدي، 2016-2017، ص: 298)

III. الإطار العام للتمويل بصيغة المضاربة

يعتبر التمويل بصيغة المضاربة تمويل من أهم التمويلات التي تقوم على المشاركات في الأرباح والخسائر وفقا لمبدأ الغنم بالغرم ، وتتجسد المضاربة فيما يلي:

III-1 مفهوم المضاربة

تقوم المضاربة في جوهرها على تلاقي أصحاب المال وأصحاب الخبرات بحيث يقدم الطرف الأول ماله ويقدم الطرف الثاني خبرته بغرض تحقيق الربح الحلال الذي يقسم بينهما بنسب متفق عليها.

فالمضاربة تعتبر أحد الأساليب الشرعية لاستثمار المال يقوم في جوهره على التأليف بين عنصري المال والعمل في تكامل اقتصادي عادل يحقق مصلحة أصحاب الأموال والعمال في آن واحد، ومن ثم تعتبر المضاربة إحدى الوسائل المشروعة لإدخال الموجودات النقدية في النشاط الاقتصادي وتحويلها إلى عنصر إنتاج. (محمد عبد المنعم أبو زيد، 2000، ص:10)

III - 2 مزايا التمويل بالمضاربة

من أهم مزايا التمويل بالمضاربة ما يلي:

- تعتبر المضاربة صيغة شرعية والتمويل بواسطتها خال من سعر الفائدة المحرمة حيث تستطيع أن تكون بديلا للتعامل المصرفي الربوي خاصة السحب على المكشوف؛
- تحذ من التضخم النقدي، لأن المضاربة تدفع البنوك إلى متابعة التمويل والتأكد من أنه قد وُظف في غرضه؛
- تعتبر المضاربة عديمة التكلفة للمشروع، ولكنها عالية المخاطر للعمل حيث أن ضمان مال الممول يتطلب أمرين هاميين هما توفر الخبرة الكافية لدى المضارب والثقة العالية فيه من قبل الممول. ويمكن للممول طلب ضمان طرف ثالث يضمن تعدي المضارب أو تقصيره، هذا الطرف قد تمثله الدولة؛ (فتيحة ونوغي، 2003، ص ص 07-08)
- معالجة المشاكل الاقتصادية من ركود وتضخم وسوء توزيع للثروة، نتيجة إنشاء مشروعات جديدة؛
- المساهمة بدور أكبر في تمويل المشروعات الصناعية والزراعية ومشروعات البنية التحتية وبالتالي لعب دور تنموي أكبر، كما أنها تتجنب الآثار التضخمية لصيغ التمويل الأخرى التي تخلق النقود الائتمانية وتزيد من العرض النقدي
- تنوع الحافظة الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية من ناحية القطاعات والآجال وقاعدة العملاء الممولين والصيغ المستخدمة؛
- تحقيق عائدات أكبر من جراء الاستثمار المباشر بدلا من الارتهان إلى العوائد التقليدية المرتبطة بأسعار الفائدة عبر مؤشر الليبور؛
- تنفادي مخاطر أسعار الأسهم ومخاطر السلع الدولية كما أنها لا تتأثر بمخاطر انخفاض العملة بنفس الدرجة التي تتعرض لها صيغة المراجحة والصيغ المشابهة لها؛
- تقليل تكلفة التمويل عبر الفوائد المحددة مسبقا عن كاهل المستثمر الممول مما يتيح المجال في اختيار المشروعات وارتفاع فرص التشغيل وزيادة الدخل؛ (أحمد محي الدين أحمد، 2004، ص ص 5-6)

III - 3 أهمية المضاربة في الاستثمار المصرفي الإسلامي

- تعمل المصارف الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فتقوم بأخذ الأموال واستثمارها بما يخدم حاجات المجتمع على أساس تعاقدية بين من يملك المال وبين من يعمل في ذلك المال، وتكمن أهمية المضاربة في الاستثمار المصرفي الإسلامي بما يلي: (محمد أحمد حسين، 2014، ص: 06)
- أهم الأساليب الاستثمارية التي تساهم في بناء النشاط الاقتصادي الإسلامي، وخلق فرص العمل؛
 - المضاربة تحقق لمن يملك المال فرصة الاستثمار دون عناء البحث عن الشخص الأمين المستقيم ودون الحاجة إلى دراسة نوع النشاط الذي يمكن الدخول فيه؛
 - توفر للمودع الفرصة في الحصول على نصيبه من الأرباح أو خروجه من المضاربة؛

- تلي حاجات رجال الأعمال والمودعين للأموال دون الوقوع في الربا.

ويتمثل الدور الذي تلعبه المضاربة في التنمية فيما يلي: (أبو بكر هاشم أبو النيل، 2013، ص 168-169)

- تؤدي صيغة المضاربة إلى الربط بين عنصري العمل ورأس المال أي الربط بين كل من الموارد المالية والطبيعية مع الموارد البشرية (لتفعيل الجهود في مجال التنمية الاقتصادية وبما يعود بالربح والنفع لكل من عناصر الإنتاج وفقا لمساهمة كل منهم في العملية الإنتاجية، أي تعمل على توسيع قاعدة الملكية وتحقيق عدالة التوزيع لنتاج المضاربات وعدم تركيز الثروة لدى فئة أو فئات محدودة من المجتمع مثلما هو حال البنوك التقليدية التي تركز توظيفاتها واستثماراتها على عدد محدود من الكيانات الاقتصادية بالمجتمع؛

- تعمل صيغة المضاربة على ضمان استخدام وتوجيه الموارد المالية في المجالات الاستثمارية الحقيقية المرتبطة بالإنتاج الحقيقي، بعكس النظم التقليدية التي يوجه جانب كبير من مواردها المالية إلى تمويل المضاربات السعرية أي المضاربة على ارتفاع الأسعار لبعض الأصول، إضافة إلى إعادة تمويل الديون الحكومية وفوائدها على المستوى القومي؛ والمساهمة الفاعلة لصيغة المضاربة في الاقتصاد الحقيقي، من شأنه إضافة حقيقية وملموسة للنتاج القومي دون الارتفاع في معدلات التضخم الناتجة عن الفوائد المصرفية.

III - 4 مجالات تطبيق المضاربة في البنك الإسلامي

تعتبر المضاربة الأسلوب الأساسي الذي اعتمده البنوك الإسلامية من حيث صياغة علاقتها بالمودعين الذين يقدمون أموالهم بصفتهم أرباب المال ليعمل فيها البنك بصفته المضارب على أساس قسمة الأرباح الناتجة بنسب معلومة متفق عليها.

وتمارس البنوك الإسلامية بدورها هذا الأسلوب مع المستثمرين أصحاب المشاريع القادرين على العمل سواء كانوا من الفنيين كالأطباء والمهندسين أم كانوا من أصحاب الخبرات العملية في التجارة والحرف اليدوية المختلفة، فيقدم البنك التمويل اللازم لهم بصفتهم رب المال ليستثمروهم لقاء حصة من الربح المتفق عليه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب ينطوي على نسبة مرتفعة من المخاطرة نظرا لأن البنك يسلم رأس المال للمضارب الذي يتولى العمل والإدارة ولا يكون ضامنا إلا في حالة التعدي والتقصير. وقد درجت البنوك الإسلامية على الأخذ بالاحتياطات اللازمة للتقليل من حجم المخاطرة ولضمان حسن تنفيذ المضاربة بنوع من الجدية والبعد عن التلاعب. (عز الدين خوجة، 2014، ص 130)

III - 5 أسباب تراجع التمويل بصيغة المضاربة في البنوك الإسلامية

يواجه تطبيق نظام المضاربة في المصارف الإسلامية العديد من العقبات والمعوقات منها ما يرجع إلى طبيعة البيئة التي تعمل في ظلها هذه المصارف، ومنها ما يرجع لحدثة تجربة المصارف الإسلامية، ومنها ما يرجع إلى طبيعة نظام المضاربة ذاته وما يتميز به من أحكام ومبادئ خاصة ومميزة، وقد واجهت هذه المعوقات تطبيق نظام المضاربة سواء في مجال تعبئة الموارد أو في مجال توظيف واستثمار هذه الموارد. وكان من أهم العقبات التي واجهت التمويل بالمضاربة لتعبئة الموارد في المصارف الإسلامية عدم توافر الاستعداد الكافي للمخاطرة والمشاركة في الربح والخسارة لدى النسبة الغالبة من أصحاب الأموال ورغبة الكثير منهم في توافر عامل الضمان لأموالهم ومقدار ثابت من العائد على غرار ما هو عليه نظام العمل بالبنوك التقليدية، وهو ما يتعارض مع أهم قواعد وأحكام عقد المضاربة. هذا بالإضافة إلى رغبة غالبية أصحاب الأموال في توافر القدرة على السحب من أموالهم عند الطلب أو في آجال قريبة وهو ما لا يتلاءم مع الطبيعة الاستثمارية لهذا النظام وطبيعة النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية عامة. كذلك كان من أهم هذه المعوقات عدم ملائمة الأساليب الرقابية للبنوك المركزية لطبيعة نظام المضاربة، وكذا عدم اكتمال عملية التنظير

وقصور الاجتهاد الفقهي والابتكار الفني، مما أدى إلى عدم توافر الأساليب الملائمة لتعبئة الموارد التي تتفق مع طبيعة نظام المضاربة من ناحية ومع واقع التعامل الحالي من ناحية أخرى. (محمد عبد المنعم أبو زيد، 2000، ص: 88)

IV. تمويل المشاريع الاستثمارية في البنك الإسلامي القطري: المضاربة أمودجا

تعد المضاربة من أهم الصيغ الاستثمارية ذات كفاءة عالية في تمويل المشروعات الاستثمارية المنتجة وهذا لما لها من ميزة ادخارية وتنموية فعالة، لذلك تعتبر من أهم الصيغ التشاركية التي يعتمد عليها مصرف قطر الإسلامي، وهذا ما سنتطرق له في هذا الجزء كما يلي:

IV - 1 معايير منح التمويل في المصرف الإسلامي

يمكن توضيح المعايير التي يعتمد عليها المصرف الإسلامي في تقديمه للتمويل في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): معايير التمويل في المصارف الإسلامية

المعيار	البيان
معايير شرعية، معايير مادية: (الربحية، السيولة، الضمان)، معايير اقتصادية واجتماعية.	معايير متعلقة بالمشروع
الشخصية، الضمانات المادية، القدرة والكفاءة، رأس المال، منح التمويل ومبدأ "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة"، الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية.	معايير متعلقة بالشخص طالب التمويل
الإستراتيجية المتبعة: (إستراتيجية قيادة السوق، إستراتيجية الانقياد للسوق، إستراتيجية الرشادة الائتمانية)، درجة السيولة، الهدف العام للبنك، الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، حصة المصرف في السوق المصرفي، المتطلبات القانونية، إمكانية المصرف المادية والبشرية.	معايير متعلقة بالمصرف
تحقيق مصلحة الجماعة، منع الاحتكار ومحاربتة، منع الغش والتدليس والغبن، تحقيق عدالة التوزيع، إقامة نظام إسلامي متكامل أساسه ومحوه الزكاة.	معايير متعلقة بالمجتمع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عبة لمسلم، 2005-2006، ص ص 71-80.

IV - 2 تمويل المشاريع الاستثمارية بالمضاربة في مصرف قطر الإسلامي

من خلال هذا الفرع يمكن توضيح كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق صيغة المضاربة في مصرف قطر الإسلامي وأهم الإيرادات التي يمكن تحقيقها من جراء استخدام هذه الصيغة.

IV - 2. 1 تعريف مصرف قطر الإسلامي

مصرف قطر الإسلامي هو أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 40% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 11% من إجمالي السوق المصرفية. (<https://www.qib.com.qa/ar/our-profile>)

IV- 2. تمويل المشروعات الاستثمارية في مصرف قطر الإسلامي

يعمل مصرف قطر الإسلامي على تجسيد التمويل بصيغ المشاركات على اختلاف أنواعها سواء كانت مضاربة أو مشاركة وغيرها من الصيغ للمشروعات الاستثمارية التي لها أهمية في التطور الاقتصادي، وهذا ما توضحه الأرقام في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تمويل المشروعات الاستثمارية في مصرف قطر الإسلامي للفترة (2010-2019)
الوحدة: ألف ريال قطري



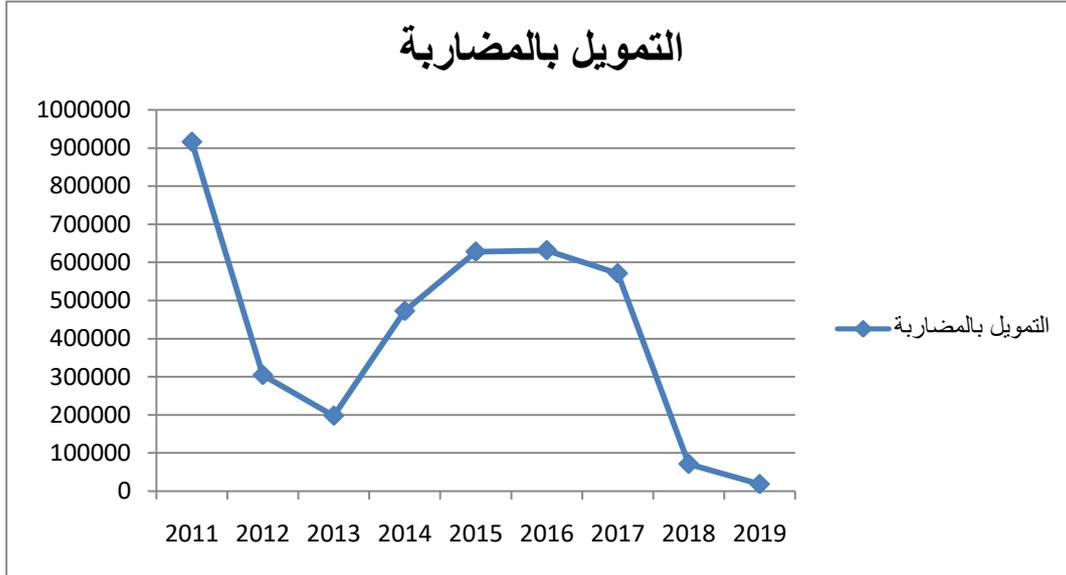
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مصرف قطر الإسلامي (2010-2019)

من خلال الشكل رقم (1) يتضح لنا أن التمويل في مصرف قطر الإسلامي للمشروعات الاستثمارية تعرف تطورا ملحوظا وبمعدل متزايد من عام لآخر، وهذا يعكس مدى إقبال المصرفي على التمويل وفق صيغ المشاركات والتي تعتبر الأساس في تمويل المشروعات الاستثمارية، كما نلاحظ في الشكل أعلاه فإن التمويل كان سنة 2010 في حدود 35531 ألف ريال قطري لتصل إلى 135628 سنة 2017 وهذا بمعدل زيادة تصل إلى حدود 382% أي بمعدل 54% سنويا، لتحقق سنة 2018 انخفاض طفيف يقدر بـ 145 ألف ريال قطري، لتعود للارتفاع بعدها محققة استثمار بقيمة 149746 ألف ريال قطري سنة 2019، وهذه كانت أعلى قيمة خلال الفترة، وهذا عائد إلى كفاءة النظام المصرفي في قطر خاصة مصرف قطر الإسلامي الذي يعتمد على صيغ المشاركات وليس فقط صيغ المعاوضات التي تقوم على الربح السريع، وهذا خاصة في فترة انخفاض أسعار البترول (2014-2019)، مما ساهم في توجه الاقتصاد بصفة عامة وبنوكه بصفة خاصة إلى الاعتماد على تمويل المشروعات الاستثمارية المنتجة التي تساهم في بناء اقتصاد حقيقي دائم وخاصة البنوك الإسلامية وعلى رأسها مصرف قطر الإسلامي الذي يقدم تمويلات وفق صيغ المشاركات خاصة المضاربة وهذا لما لها من فعالية في تحقيق التقدم والتطور الاقتصادي.

IV- 2. 3 التمويل المشاريع بصيغة المضاربة في البنك الإسلامي القطري

يقوم مصرف قطر الإسلامي بتمويل المشاريع الاستثمارية بصيغة المضاربة باعتبارها الأسلوب الأنجع لتمويلها، إلا أن التمويل بهذه الصيغة يعتبر قليل مقارنة بتمويلات الصيغ الأخرى، وفيما يلي يوضح الشكل التالي نسبة المضاربة من إجمالي التمويلات في المصرف الإسلامي القطري.

الشكل رقم (2): نسبة المضاربة من إجمالي التمويلات في المصرف الإسلامي القطري
الوحدة: ألف ريال قطري



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مصرف قطر الإسلامي (2011-2019).

من خلال الشكل رقم 2 أعلاه نستنتج أن التمويل بصيغة المضاربة في مصرف قطر الإسلامي يعرف تذبذبا فتارة معدلات نمو متناقصة وتارة متزايدة، فمن الفترة 2011-2013 عرف التمويل بالمضاربة معدلات نمو سالبة حيث قدرت قيمة الانخفاض بـ 718259 ألف ريال قطري أي بمعدل -78.42%، وعرفت 2011 أعلى نسبة تمويل خلال الفترة المدروسة، ومن ثم بدأت في التزايد من سنة 2014 حيث كانت تقدر بـ 472427 ألف ريال قطري إلى أن وصلت إلى 631700 سنة 2016، وهذه الزيادة قدرها 159273 ألف ريال قطري، أي بنسبة 33.71%، أي بمعدل 10% سنويا، ومن سنة 2017 إلى 2019 انخفض التمويل بصيغة المضاربة، حيث قدر سنة 2017 بقيمة 571250 ألف ريال قطري أي انخفض بقيمة 60450 ألف ريال قطري أي بنسبة 9.57% مقارنة مع 2016، وواصل التمويل بصيغة المضاربة في الانخفاض حيث وصل سنة 2018 إلى 71323 ألف ريال قطري بنسبة انخفاض قدرت بـ -87.53% أي بقيمة 500018 ألف ريال قطري مقارنة مع سنة 2017، أما في سنة 2019 عرف التمويل أدنى مستوياته خلال الفترة المدروسة حيث قدر بقيمة 18311 ألف ريال قطري، حيث انخفض بنسبة -74.33% أي بقيمة 53012 ألف ريال قطري مقارنة مع سنة 2018، وقد قدرت قيمة الانخفاض من سنة 2017-2019 بقيمة 552939 ألف ريال قطري أي بنسبة -96.79%.

هذا دليل على أن ليس للمضاربة عائد منتظم مثل الصيغ المعتمدة على الربح السريع باعتبارها أكثر عرضة للمخاطر أي القائمة على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، وبسبب المخاطر الأخلاقية لهذه الصيغة أي عدم التصريح الفعلي من قبل العميل بالأرباح التي تنجر من وراء المشروع هذا ما يؤدي إلى تراجع التمويل بهذه الصيغة وتفاديه من قبل البنوك الإسلامية، فعلى المصرف تنويع محفظته والاستثمار في مختلف الصيغ وهذا لتفادي مخاطر التمويل بصيغة المضاربة والتخفيف منها.

IV - 2. 4. مجالات تطبيق المضاربة في مصرف قطر الإسلامي

يمكن توضيح تمويل مختلف القطاعات باستخدام صيغة المضاربة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): التمويل بالمضاربة حسب القطاعات في مصرف قطر الإسلامي للفترة 2014-2019

الوحدة: ألف ريال قطري

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صناعة	5818	-	500	-	-	-
خدمات	25150	-	50000	13692	-	-
تجارة	3546	13879	14111	244971	14111	14111
عقارات	-	-	-	4785	4305	4200
مقاولات	416072	569321	562715	307802	52907	-
شخصي	-	2878	-	-	-	-
مؤسسات مالية غير مصرفية	21841	-	-	-	-	-
أخرى	-	41892	4374	-	-	-
إجمالي التمويل بالمضاربة	472427	627970	631700	571250	71323	18311

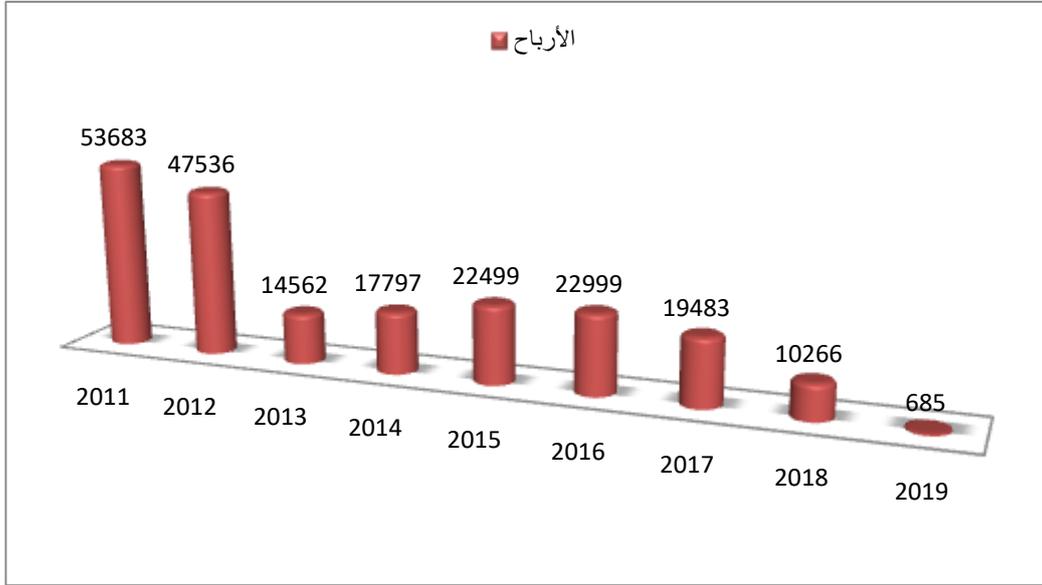
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي من 2014-2019.

من خلال الجدول رقم (2) يتضح أن التمويل بصيغة المضاربة يقدم لقطاعات مختلفة إلا أنه يركز على تمويل قطاع المقاولات باعتباره قطاع حيوي، وخلال السنوات المدروسة يلاحظ أن قطاع المقاولات يستحوذ على النسبة أكبر، حيث سجلت ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014 لكن هذا الارتفاع طفيف قدر معدله بـ 36.83%، ومن سنة 2016 بدأ يعرف تراجعاً مستمراً إلى أن وصل إلى 52907 ألف ريال قطري خلال سنة 2018، وهذا راجع لعدة عوامل منها الحصار المفروض على الدولة، إضافة إلى كثرة دخول شركات جديدة إلى السوق وخروج أخرى منه خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً، وشدة المنافسة في السوق والذي بطبيعته يحتوي على نسبة أكبر من الشركات المتوسطة والصغيرة وقلة في الشركات الكبيرة. واصلت وحدة المقاولات والعقارات نموها خلال عام 2019 حيث شهدت نمواً صحياً في حجم المحفظة وولدت زيادة في عائدات التمويل بنسبة 17.2% و34.2% على التوالي، وواصلت مجموعة المقاولات التركيز على المشاريع الجديدة التي تدعم رؤية قطر الوطنية 2030 والتي تم تحقيقها من خلال الارتباط الوثيق مع المقاولين الأساسيين العاملين في قطر.

IV - 2. نتائج تمويل مشروعات الاستثمارية بالمضاربة

تختلف نتائج عمليات التمويل بصيغة المضاربة للمشاريع الاستثمارية، وهذا الاختلاف عائد إلى طبيعة العمل بهذه الصيغة وهذا على غرار الصيغ الأخرى، والشكل رقم 3 يبين عوائد الاستثمار بالمضاربة في البنك الإسلامي القطري كما يلي:

الشكل رقم (3): عوائد الاستثمار بالمضاربة في البنك للفترة (2011-2019)
الوحدة: ألف ريال قطري



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مصرف قطر الإسلامي (2011-2019)

يبين الشكل رقم 3 العوائد المحققة من جراء عمليات التمويل بصيغة المضاربة للمشاريع الاستثمارية حيث استطاع مصرف قطر الإسلامي تحقيق أرباح من خلال استثماره بهذه الصيغة وهذا خلال الفترة المالية (2011-2019)، حيث حقق المصرف سنة 2011 تقدر بـ 53683 باعتبارها أعلى عائد خلال الفترة المدروسة ومن ثم بدأت الإيرادات في التراجع إلى أن بلغت 14562 سنة 2013، أي بمعدل 326 % لتحقق بعدها معدلات زيادة موجبة من 2014 إلى 2016. ومن 2017 إلى 2019 سجلت العوائد معدلات نمو سالبة، وهذا التذبذب من صعود وهبوط للأرباح المحققة عن صيغة المضاربة، سببه هو أن هذه الأخيرة من صيغ القائمة على مبدأ الغنم بالغرم، وأيضا طبيعة المشروع الممول وظروف السوق أو انخفاض عدد المشاريع، إضافة إلى عدم كفاءة المضارب في استخدام الأموال. أو تحفظ المصرف في العمليات الاستثمارية وعدم إقباله على المخاطرة. أو ضعف دراسات الجدوى في تقييم المشاريع.

بناء على المنحنيات التي تظهر تطور التمويل بالمضاربة تبين تذبذب في هذا التمويل نظرا للمخاطر العديدة التي تحيط بصيغة المضاربة منها حدوث ضياع للمال لا يد للمضارب فيه، ومنه فإن البنك يتحمل خسارة هذه المخاطر وحده؛ لأن يد المضارب على المال يد أمانة لا يد ضمان. وكذلك عدم إمكانية إثبات مسؤولية المضارب بالتعدي أو التقصير أو مخالفة شروط العقد في استخدام مال المضاربة. وعدم تسليم المضارب لما في يده من أموال البنك عند انتهاء المضاربة

ويعود السبب الرئيسي لفشل المشاريع الممولة عن طريق المضاربة إلى طبيعة المضارب من حيث خبرته وأمانته وأخلاقه وسلوكه. إذن هذا التراجع في التمويل لا يعود لطبيعة المشروع وإنما راجع للمخاطر الأخلاقية. ولذلك وجب إيجاد سبل لحل هذا المشكل وهي كالتالي:

IV-3 معالجة مشكلة المخاطر الأخلاقية المتعلقة بالمضاربة

تتمثل إجراءات معالجة مشكلة المخاطر الأخلاقية المتعلقة بالمضاربة في الآتي: (محمد القري بن عيد، 2003، ص ص: 264-266)

- العمل على سن القوانين التي تحمي أطراف العقود المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تحمي الحقوق في عقود المضاربة والمساقاة والمزارعة وأنواع المشاركات، وذلك بمعاينة من تثبت خيائته عقابا يكون رادعا لأمثاله لأنهم خطر يهدد البنية الأخلاقية في المجتمع؛

- إعطاء الأفضلية في التعاقد للمؤسسات التي تحرص على ضبط حساباتها ودفاتها بإشراف المراجعين ذوي السمعة الحسنة، ذلك أن توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة يقلل من المخاطرة الأخلاقية؛

- الحرص عند صياغة العقود التي تتضمن قدرا كبيرا من المخاطر الأخلاقية على تضمينها جزاءات مناسبة تدفع المتعاقد إلى الالتزام بنوع السلوك المفترض مثل فرض عقوبات على الماطلة في رد رأس مال المضاربة إلى البنك، أو التأخر في دفع الأرباح المتحققة حسب ما اتفق عليه، إضافة إلى الاشتراط بأنه إذا جاءت الأرباح في عقد المضاربة أدنى مما توقعته دراسات الجدوى وبدرجة غير مقبولة لرب المال انقلب عقد المضاربة إلى عقد مشاركة؛

- تشجيع المضارب على التزام بالأمانة وذلك بالنص على أن ما تحقق من ربح يزيد على النسبة المتوقعة في دراسة جدوى المشروع يتنازل رب المال على حصته فيه؛

- تبنى صيغة لتوزيع الأرباح تولد حافزا على الجد والاجتهاد لدى المضارب؛

- العمل على بناء قاعدة معلومات تتوفر فيها كافة البيانات عن عملاء المصارف وأرباب الأعمال الذين هم مظنة الانخراط في العقود مع البنوك، وتصنيفهم بناء على تاريخ التعامل معهم، بحيث يستفيد كل مصرف من تجارب الآخرين. وبهذه الطريقة يتحدد الخائن قبل ارتكاب خيائته لأنه سيصعب عليه الحصول على تمويل لمشاريعه في المستقبل، كما يعلم الأمين الملتزم أنه سيستفيد من أمانته حيث يسهل عليه مستقبلا الحصول على مزيد من التمويل من المؤسسات المصرفية التي تتبنى عقود المضاربة وأنواع المشاركات.

V. النتائج ومناقشتها

من خلال تحليل الإحصائيات في مصرف قطر الإسلامي تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- يقوم المصرف الإسلامي القطري بتقديم التمويل عن طريق صيغة المضاربة لكن بنسب قليلة لتخوف المصرف من هذه الصيغة نتيجة ارتفاع المخاطر الائتمانية؛

- لم يحقق مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة 2017-2019 تطورا بخصوص التمويل بهذه الصيغة مقارنة بالسنوات التي قبلها، إضافة إلى الانخفاض الحاد في التمويل والأرباح سنة 2019. نتيجة تحفظ المصرف في العمليات الاستثمارية وعدم إقباله على المخاطرة؛

- يواجه مصرف قطر الإسلامي العديد من المشاكل مثل عدم تقبل المودعين للخسارة في حساباتهم الاستثمارية حيث يميلون للصيغ الأكثر ربحية وضمان، إضافة إلى ضعف دراسات الجدوى.

- تركز التمويل بالمضاربة حسب القطاعات في قطاع المقاولات.

VI. الخلاصة

نستنتج مما سبق أن للمضاربة أهمية بالغة ولها عدة مزايا تؤهلها لإمكانية العمل بها في المصارف الإسلامية، وذلك لأن تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق هذه الصيغة يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليص من نسبة البطالة، حيث تعتبر صيغة المضاربة الحل البديل والأنسب للتمويل لأنها تقوم على أساس مبدأ الغنم والغرم أي أن العلاقة بين المصرف والعميل علاقة تشاركية على عكس التمويل التقليدي فالعلاقة هي علاقة مديونية أي ربح طرف على حساب طرف آخر، وهنا يقع المدين في حالة عسر مالي، ونظرا للعلاقة الطردية بين المخاطرة والعائد، فإن نجاح المشاريع يحقق أرباحا مرتفعة، وهذا لا ينفي عنها أن لها مجموعة من المعوقات التي تحول دون تطبيقها في المصارف وأن نسبة التعامل بها قليلة مقارنة بالصيغ الأخرى المستخدمة، لكنها ذات أهمية من حيث ارتفاع عائدها نظرا لارتفاع المخاطر فيها. كما أنه كلما كانت حجم التمويل بالمضاربة كلما كانت هناك أرباح كلما ينخفض حجم التمويل بالمضاربة ينخفض حجم الأرباح. وفي ما يلي بعض النتائج التي تم التوصل إليها:

- تحقق المضاربة الاستخدام الأمثل لموارد المصرف الإسلامي في تمويل المشاريع الاستثمارية لأنها تحول المصرف إلى شريك في العملية الإنتاجية، هذا ما يقلل من نسبة القروض المتعثرة؛
- تذبذبات في مبالغ التمويل بصيغة المضاربة وإيرادات المترتبة عليها أحيانا عالية وأحيانا منخفضة نظرا لطبيعة الصيغة القائمة على مبدأ الغنم والغرم في اقتسام الأرباح؛
- يتميز العمل المصرفي الإسلامي عامة والتمويل وفق صيغة المضاربة خاصة بارتفاع درجة المخاطرة؛ كما أن لها قدرة على تحقيق التوازن بين الاقتصاد المالي والحقيقي من خلال الاستثمار في المشاريع المنتجة؛
- يعتبر الخطر الأخلاقي من بين أكثر المخاطر التي تحد من استخدام صيغة المضاربة في التمويل، إلا أن هذا الخطر يمكن معالجته باستخدام إجراءات تطبق على المضارب للتقليل منه؛
- يمول المصرف بصيغة المضاربة لكن بنسب قليلة مقارنة بالصيغ الأخرى، نظرا لارتفاع نسبة المخاطر فيها؛
- المساهمة في بناء النشاط الاقتصادي الإسلامي، وخلق فرص العمل؛
- تعتبر المضاربة من أهم صيغ المشاركات نظرا لفعاليتها ودورها في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع الهامة في الاقتصاد ومنه تحقيق التنمية.

اعتمادا على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

- على البنك تنويع محفظته الاستثمارية واعتماده سياسة التنويع للصيغ للتقليل من المخاطر؛ أي اعتماد إستراتيجية التنويع والتقليل من إستراتيجية التخصيص، حيث يمكنه توسيع نشاطه التمويلي والانتقال من التمويلات الاستهلاكية للتمويلات الاستثمارية المتمثلة في المضاربة؛

- تقديم حوافز للمضاربين للتقليل من الخطر الأخلاقي؛

- تعاون البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية من أجل تقليل المخاطر.

من خلال تناول تمويل المشروع الاستثماري والتركيز على صيغة المضاربة، يمكن تقديم عناوين أخرى تكون مكتملة للموضوع وهي كما يلي:

- سبل تفعيل صيغة المضاربة في البنك الإسلامي؛

- أساليب عملية لتطوير المضاربة عن طريق الصناديق الاستثمارية.

VII. المراجع

- 1- أويس عطوة الزنط، 1992، أسس تقييم المشروعات ودراسات جدوى الاستثمار، ج1، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.
- 2- عبد الكريم محمد يعقوب، 2008، دراسات جدوى المشروع، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 3- نور الدين تمجددين، 2018-2019، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص: دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منطقة الجنوب الشرقي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 4- عبد الله بلعدي، 2016-2017، شركة المضاربة وشركة رأس المال المخاطر: دراسة مقارنة في الأحكام والتطبيقات المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- 5- أبو بكر هاشم أبو بكر أبو النيل، 2013، المضاربات الشرعية في المصارف الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية: بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة.
- 6- عبلة لمسلم، 2005-2006، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- 7- زهية حوري، سبتمبر 2007، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- 8- محمد معارف، طاوش قندوسي، جانفي 2014، واقع آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولاية سعيدة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 06، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
- 9- منور أوسيرير، بن حاج جيلالي، فتحية مغراوة، 2009، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- 10- محمد عبد المنعم أبو زيد، 2000، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، ط1، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، رقم 36، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر.
- 11- فتحية ونوغي، 25-28 ماي 2003، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- 12- أحمد محي الدين أحمد، 3-4 أكتوبر 2004، تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

- 13- محمد أحمد حسين، 2014، المضاربة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس حول التمويل الإسلامي: ماهيته، صيغته، مستقبله، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دار الإفتاء، رام الله، فلسطين.
- 14- عز الدين خوجة، 2014، أدوات الاستثمار الإسلامي، مصرف الزيتونة، تونس.
- 15- محمد علي القري بن عيد، 2003، عرض لبعض مشكلات البنوك الإسلامية ومقترحات لمواجهتها، ط2، قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، وقائع ندوة رقم 38 عقدت بالبنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.
- 16- تقارير مصرف قطر الإسلامي (2010-2019).
- 17- الموقع الرسمي لمصرف قطر الإسلامي [/https://www.qib.com.qa/ar/our-profile](https://www.qib.com.qa/ar/our-profile)

VIII. الملاحق

الملحق رقم (1): المضاربة من إجمالي التمويلات في المصرف الإسلامي القطري

الوحدة: ألف ريال قطري

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
التمويل بالمضاربة	-	915950	304423	197691	472427
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
التمويل بالمضاربة	627970	631700	571250	71323	18311

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مصرف قطر الإسلامي للسنوات 2011-2019.